** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
April 5, 2013 4:45:41 PM GMT+02:00	+41227910485	162	5	Received

05/04 2013 16:46 FAX +41227910485 QATAR MISSION 0001/0005

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

2013/0019201/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

FAX/URGENT

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note No Food(2013-1) dated 5/2/2013, asking Governments to provide information to the thematic report of the special rapporteur on the right to food, to the General Assembly at its 68th session pursuant to resolution 67/174.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highs considerations.

Geneva, April 5th, 2013

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008

E.E

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9006 • E-MAIL: registry@ohchr.org; srfood@ohchr.org

REFERENCE: Food (2013-1)

The Office of the High Commissioner for Human Rights, Special Procedures Branch, presents its compliments to the Permanent Missions to the United Nations Office in Geneva. It has the honour to refer to enclosed questionnaire in which the Special Rapporteur on the right to food solicits information for his report to the General Assembly at its sixty-eighth session pursuant to resolution 67/174.

Please submit your responses to the questionnaire no later than 5 April 2013 preferably via email at srfood@ohchr.org, or by mail to the Special Rapporteur on the right to food (c/o OHCHR-UNOG, Office of the High Commissioner for Human Rights, Palais Wilson; 1211 Geneva 10, Switzerland). Should you have any question regarding this request, please do not hesitate to contact Mr. Ulrik Halsteen or Ms. Yoonie Kim (email: srfood@ohchr.org; tel: 022 9179 323 / 643).

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Missions to the United Nations Office in Geneva the assurances of its highest consideration.

5 February 2013

دولة قطـر

وزارة البيئة

القطاع الزراعي

إستبيان : بتقديم بيانات للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء " مكتب المفوضية السامية لحقوق الأنسان - جنيف "

الإطار القانوني :

1. " بيان ما إذا كانت أحكام الدستور الوطني و/ أو اي قوانين محلية أخرى توفر حماية خاصة للحق في الغذاء ".

حسب المعلوم لا يوجد قانون أو حكم أو تشريع محلي صريح وواضح ومحدد ومباشر يشير إلى الحق في الغذاء ، ولكن يوجد التزام ممنهج يتمثل في إجراءات وأنظمة وتدابير ومعاملات على المستوى الحكومي العام وعلى المستوى الخاص وعلى المستوى الشخصي، لتوفير الغذاء للمواطن والمقيم على أرض الدولة وحماية هذا الحق ، ومنها على سبيل المثال :

- الدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر والزيت والحليب والخبز وغيرها.
- وجود مخزون حكومي استراتيجي دائم ومؤمن ومستقر للمواد الغذائية الأساسية.
  125 الف طن من القمح والدقيق.
  100 الف طن من الشعير.
  45 الف طن من الارز.
  15 الف طن من السكر.
- عدم وجود ضرائب أو رسوم جمركية على المواد الغذائية المستوردة.
- وجود نظام للإعانات والهبات والمساعدات الغذائية داخلياً وخارجياً ، تقوم بها الجهات الحكومية المسئولة وكافة الجمعيات الخيرية والأفراد.
- دعم القطاع الزراعي المحلي بسخاء وتنميته لزيادة انتاج الغذاء.
- إنشاء برنامج وطني للأمن الغذائي على أعلا مستوى.
- إنشاء شركة استثمارية وطنية " حصاد " متخصصة في إنتاج وتسويق الغذاء محلياً وخارجياً.
- المساهمة في شركات استثمارية لإنتاج الغذاء على مستوى العالم العربي ومنها :

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	- السودان
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	- سوريا
الشركة العربية لمصايد الأسماك	- السعودية

- مجانية الخدمات الأساسية للمواطن ومنها الصحة والتعليم والأسكان والكهرباء والماء وبأسعار رمزية مدعومة للمقيم – مما يسهم في حماية ودعم التوجه للحق في الغذاء.
- الألتزام إنسانياً ودولياً بتقديم الدعم المالي والغذائي وغيرها للمناطق المتضررة من المجاعات والكوارث الطبيعية.

2. لم يسبق الاستشهاد بأي أحكام قانون أمام الهيات إدارية شبه قضائية وقضائية فيما يتعلق بأوضاع وأمور الحق في الغذاء طبقاً للمعلومات والبيانات المتاحة لدينا.

3. لا يتوفر لدينا معلومات أو بيانات فيما إذا كان يتم حالياً إيلاء الاعتبار لإدراج مثل هذه الأحكام في القوانين المحلية ولكن يوجد هناك بعض الاختصاصات لدى عدد من الوزارات التي تشير بالعموم إلى الحق في الغذاء من خلال تطبيق بعض التدابير والاجراءات الحامية له من مثل قانون " مراقبة الأغذية الآدمية " والإشارة إلى أحد إختصاصات وزارة الأعمال والتجارة " بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري وحماية المنافسة ومنع الممارسات الأحتكارية ".

الخطط الوطنية :

4. بيان اعتماد خطة وطنية (أو سياسة / برنامج) تقوم على حقوق الأنسان للحق في غذاء كافٍ .

- عندما نتكلم عن القطاع الزراعي بوزارة البيئة فأن القطاع بصدد إعداد وعرض خطة استراتيجية لتنمية الثروات النباتية والحيوانية والسمكية كي تتماشى مع تحقيق أهداف الخطة الوطنية لرؤية قطر عام **2030** ، هذا إضافة إلى خطة برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي الذي يهدف إلى تأمين أعلا قدر من الأنتاج الغذائي في إطار التنمية المستدامة.

5. أ. العملية التي يتم من خلالها وضع الأهداف والمقاييس والأطر الزمنية – بما في ذلك دور الفاعلين من منظمات المجتمع المدني.

- تتم العملية من خلال التعاقد مع شركات أستشارية محلية وخارجية متخصصة يتم تكليفها بدراسة الاوضاع وأقتراح الأطر والحلول المناسبة من واقع تجربتها وخبرتها في هذا الشأن، ثم يتم التنفيذ كذلك من خلال شركات ووكالات وبمشاركة ذوي الاختصاص من الجهات المسئولة في الدولة، مع الاخذ في الاعتبار متطلبات ومرئيات ذوي العلاقة والارتباط في المجتمع المدني، وخصوصاً منتسبي القطاع الزراعي من أصحاب المزارع وصيادي الثروة السمكية ومربي الثروة الحيوانية وغيرهم ممن يدور فلكهم وحولهم من تجار المواد الغذائية والمتعاملين فيها والمستهلكين لها. حيث أن مشاركة كل هذه الاطراف تستلزم أهمية توفر الفاعلية والجدية في تحقيق كل أهداف الخطط والبرامج المطلوبة.

5.ب. الآليات التي تضمن توفير تمويل كافٍ لتنفيذ هذه الخطة.

- يتم التنفيذ من خلال الموازنات المالية السنوية للدولة التي يتم رصدها للقطاع الزراعي ، حيث لا يوجد اي إشكالية أو نقص في الحاضر او في المستقبل متوسط وبعيد المدى.

5. ج. الآليات لضمان الأستهداف المناسب لتحسين أوضاع الفئات الأقل تاثيراً من جراء إنعدام الأمن الغذائي.

- تتمثل أهم الآليات في الدعم الحكومي المباشر عن طريق توفير المدخلات الأساسية للأغذية بأسعار رمزية وعن طريق المنح والأعانات المالية الشهرية للفئات المحتاجة والمعازة ، مع تأمين إستقرار جهاز التموين للمخزون الأستراتيجي للأغذية الأساسية والأعلاف ومراقبة اوضاع خطوط النقل والشحن والمواصلات للتأكد من توفير المتطلبات من المصادر الخارجية في حينها.

5.د. الآليات لضمان مراقبة تقدم تنفيذ الخطة المذكورة ، وإستقلالية هذه الآليات عن السلطة التنفيذية.

- لا توجد استقلالية كاملة لمراقبة تنفيذ الخطة المذكورة – حيث أنها موضوعة أصلاً من الجهات الحكومية المنفذة لها ، ولكن يوجد هناك جهات وطنية شبه عامة تتمثل في المراكز والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية المتعددة، وبما يتوفر لديها من إمكانيات كبيرة وواسعة تقوم بدور المراقبة والمتابعة لأوضاع ومتطلبات واحتياجات الأفراد والفئات الأقل تأثراً كجزء من مكونات المجتمع المدني وتأمين حق الغذاء.

الآليات المؤسسية :

بيان وضع آليات للتنسيق الشامل والمشترك بين القطاعات من أجل :

6.أ. تنسيق جهود الوزارات والوكالات الحكومية المعنية وضمان تحقيق التنفيذ والرصد والتقييم المشترك للسياسات والخطط والبرامج.

- يوجد هناك تنسيق من خلال النظام المؤسسي الذي يتمثل بمجلس الوزراء وإشرافه على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية التي لها علاقة بالموضوع، هذا مع النظر إلى أن دولة قطر متقدمة جداً في آليات التنظيم الشامل والممنهج بين كافة القطاعات وفي كافة المجالات من تعليم وصحة وتغذية وغيرها من الخدمات ومشهوداً لها بذلك على المستوى العالمي.

ومن أبرز أمور التنسيق المعتمدة خطط كل الوزارات والاجهزة الحكومية الاستراتيجية التي تصب بمجموعها في رؤية قطر عام 2030.

6.ب. تحسين المساءلة بما في ذلك من خلال توزيع المسؤليات المحددة على مختلف الجهات الفاعلة ووضع أطر زمنية دقيقة بخصوص أعمال أبعاد الحق في الغذاء التي تتطلب تنفيذاً تدريجياً.

- أن المساءلة في هذا المجال هي في أعلى مراتبها ولايوجد هناك شك في التقصير بها مما يستدعي التحسين، حيث أن الحق في الغذاء لكل إنسان مواطن أو مقيم هو مطلب والتزام عقائدي ومبدأي يتم تنفيذه على كافة المستويات ويعتبر من الشرف والنبل مايتمتع به المجتمع القطري.

6.ج. تمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من المشاركة الكاملة والشفافة، وخاصة ممثلي الفئات الاكثر تأثراً من جراء إنعدام الامن الغذائي.

- يوجد هناك مشاركة فاعلة وعملية موكدة من خلال ممثلي المراكز واللجان الوطنية والجمعيات الاهلية والخيرية.

~~- يوجد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو ديوان المظالم المستقلين عن الحكومة ولاية~~ لمراقبة تنفيذ الحق في غذاء كاف.

- نعم.

والله ولي التوفيق